Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET EUROPÉENNES

6th WORLD WATER FORUM
12 > 17 March 2012
MARSEILLE - FRANCE

World Water Council
World Water Forum

# مشروع البيان الوزاري

13 آذار/مارس 2012

TIME FOR SOLUTIONS

1. نحن الوزراء ورؤساء الوفود المجتمعين في مرسيليا، فرنسا، بتاريخ 13 آذار/مارس 2012، في المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي السادس للماء "زمن الحلول"، مصممون على مجابهة تحديات الماء على جميع الأصعدة. وإذ نؤكد على البيان الوزاري والنتائج الأخرى للمنتدى العالمي الخامس للماء، الذي عقد في اسطنبول، من 16 إلى 22 آذار/مارس 2009، ونأخذ بالاعتبار مساهمات التطورات السياسية، وتلك المتعلقة بالمواضيع والتطورات الإقليمية و"جذور المواطنة"، وكذلك المقترحات المقدمة إلى "منصة الحلول" للمنتدى العالمي السادس للماء، نعبر عن رؤيتنا المشتركة كما يلي:

2. في سياق الفصل 18 من جدول العمل 21 (برنامج الأمم المتحدة المُعتمد في ريو، أثناء انعقاد قمة الأرض بين 3 و14 حزيران/يونيو 1992)، وخطة عمل جوهانسبورغ، المُتبناة في القمة العالمية للتنمية المستدامة، 2 إلى 4 أيلول/سبتمبر 2002، نؤكد مجدداً أن الماء يشكل عاملاً أساسياً للسلام والاستقرار، وأن المبادرات الهامة والجماعية حول الماء تلعب دوراً مركزياً بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة "ريو+20"، حول "الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" وحول "الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة".

## تأمين الرخاء للجميع: تسريع عملية الحصول على ماء الشرب ومعالجة المياه، تطوير المعالجة والتقدم على صعيدي الماء والصحة

3. وإذ نؤكد مجدداً على التزامنا في بلوغ أهداف الألفية للتنمية، وتبعاً لتبني قرارات الأمم المتحدة (A/RES/64/292, A/HRC/RES/15/9, A/HRC/RES/16/2 و A/HRC/RES/18/1) المتعلقة بالاعتراف بحق الإنسان بماء الشرب ومعالجة المياه، فإننا نلتزم بتسريع تنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان للحصول على ماء الشرب وعلى معالجة المياه بكل الوسائل المناسبة، كجزء من جهودنا الرامية إلى تجاوز أزمة الماء على كل المستويات.

4. نحن إذاً مصممون على تأمين مياه الشرب ومعالجتها للجميع، وذلك بالمستويات المطلوبة من التوفر والنوعية والقبول وإمكانية الوصول والكلفة، مركزين على الفئات الأضعف، وآخذين بعين الاعتبار عدم التمييز والمساواة بين المرأة والرجل. ونحن ننوي أن تهدف جهودنا إلى التخطيط والتنسيق المحلي والوطني، والآليات المناسبة للتمويل والاستثمار والأطر المتينة في التنظيم والمتابعة وتنفيذ الالتزامات من خلال إشراك كل الأطراف المعنية، وذلك لتحسن وضع المليارات من البشر، ممن لا يمكنهم الحصول على ماء الشرب وتنقيته بشكل جيد.

5. إن مقاربة متكاملة لمعالجة وإدارة مياه الصرف، تشمل الجمع والمعالجة والتتبع وإعادة الاستخدام، مسألة جوهرية لتحسين فوائد وقيمة الماء على أفضل وجه. علينا أن نسرّع تطوير واستخدام موارد المياه غير التقليدية، بما فيها إعادة استخدامها وفق شروط سليمة، لتقييم المياه العادمة، وتحليتها عند الضرورة، لتحفيز الاقتصاديات المحلية والعون على تفادي الأمراض المرتبطة بالماء وتدهور الأنظمة البيئية.

6. وعلينا تكثيف جهودنا لتجنّب وتقليص تلوث الماء، بهدف تسريع عملية الوصول إلى معالجة مستدامة، وتحسين جودة موارد المياه والأنظمة البيئية. ونعتزم تشجيع رؤية مشتركة ومحدّثة ومتكاملة لإدارة مياه الصرف في المدن والأرياف والمناطق الزراعية والصناعية، من خلال رسم أهداف تتناسب وسياق عملية تنفيذ الأعمال المقررة، في إطار القوانين والمؤسسات وآليات التنفيذ الوطنية، وبدعم التعاون الإقليمي والدولي، وبما يشمل انتشار التقنيات الملائمة وتقاسم المعارف.

7. الماء ومعالجة المياه أمران جوهريان للصحة والنظافة، ولإنجاز أهداف الألفية للتنمية. نحن مصممون على تأمين متابعة وحل مسألة ماء الشرب، والمعالجة والصحة المُتبناة من مجلس الصحة العالمي (WHA64.24) لمكافحة الأمراض المرتبطة بالماء. نعتزم إدماج ماء الشرب والمعالجة المستدامة، والصحة الشخصية والبيئية والجماعية، وحماية وتتبع جودة المياه وأدوات الإنذار في استراتيجيات وبرامج الصحة. ويرتكز ما سبق في رسمه وتنفيذه على أطر سياسية مدعّمة ومندمجة، تؤمن أفضل انسجام بين القطاعات، وعلى التعاون بين كل السلطات والجهات ذات الصلة.

8. للمساهمة في الواقع الصحي والغذائي والقواعد الصحية، تتضمن الحلول أُطراً مؤسساتية فعّالة لاستغلال وصيانة خدمات الماء والمعالجة الحالية، ولتحسين مردود الاستثمارات في البنى التحتية. فثمة عمليات مندمجة، مثل خطط إدارة الأمن الصحي للماء ومعالجته، تساهم في إدارة أفضل لجودة الماء وللأخطار الصحية. ولتغيير السلوك، يتوجب أيضاً، دعم قوي للمشاركة والتربية والاستقلالية واضطلاع المجموعات البشرية بدورها.

## المساهمة في التنمية الاقتصادية: الاقتصاد الأخضر، الماء من أجل الأمن الغذائي، الماء والطاقة

9. لابد من الاعتراف بالدور الحساس للماء في كل الأنظمة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في التنمية الاقتصادية، من منظار الفوائد الاجتماعية والبيئية التي يؤدي إليها. يتوجب، في إطار التنمية المستدامة، تشجيع مساهمة الماء في السياسات الموجهة نحو الاقتصاد الأخضر، بشكل يضمن القضاء على الفقر، والنمو وخلق فرص العمل، مع المحافظة على الأنظمة البيئية، ومقاومة التغيرات المناخية.

10. إن مقاربة جديدة لمسألة الماء، والتغذية والطاقة، تستند إلى فهم أفضل، وإقرار أكثر انتظاماً لتفاعلها في عملية اتخاذ القرار والتخطيط، يوفر إمكانية لتحسين الإنتاج والإدارة المستدامة للموارد النادرة. والاستعمال الأكثر فعالية وتقليص الهدر والتبذير يمكن أن يحسنا عملية الوصول إلى الماء والغذاء والطاقة. إننا عازمون على تعزيز سياسات منسجمة، وعلى تكييف الاصلاحات المؤسساتية الحالية، وإقامة أطر لزيادة الفوائد والتآزر بين هذه القطاعات على أحسن وجه.

11. إن زيادة الطلب على الماء والاستخدامات المتعددة له، على المستوى العالمي، يحتم بخصوص التنمية المستدامة، إدارة متكاملة لمصادر الماء ولكامل المبادئ والمسارات التي تطرحها لتسهيل أخذ القرار والتخطيط والاستثمار على جميع المستويات. نشجع،

كحلول، السلطات المختصة، بما فيها سلطات الحوض على اعتماد أطر قطاعيّة مشتركة أكثر انسجاماً، وعدلاً واستمرارية لضمان التنمية المستدامة.

12. الماء أساسي للزراعة والتنمية المستدامة، والصناعة الغذائية والتغذية. لا يمكن تحقيق أمن غذائي بدون ماء. يتوجب أن تكون سياسات الماء والأمن الغذائي متكاملة للتمكن من استعمل فعال وحماية موارد المياه في الوقت آنه. لضمان الأمن الغذائي لسكان العالم المتزايد، في السياق العام للتغير المناخي، تحتم الحلول المطروحة مقاربات مبتكِرة وملائمة، تلبي تنوع الأوضاع في العالم، آخذة بالاعتبار توفر وجودة المياه والتربة والأراضي، ومستوى تطور البنية التحتية للزراعة البعلية والمروية، والتعرض للفيضانات والجفاف، والاستخدام المستدام لموارد الماء الجوفية، والقدرة المؤسساتية للجهات المعنية ذات الصلة.

13. نحن عازمون على أن تضمن سياسات الماء والأمن الغذائي تلبية احتياجات الفئات الأضعف، لا سيما المجموعات المحلية، والزراعة الصغيرة العائلية، والنساء والسكان الأصليين. يجب تشجيع إدارة الماء والتربة للحد من تآكلها، ومن تدهور حالة الأراضي وتلوث الماء ، وذلك لزيادة فاعلية القطاع الغذائي، "من المزرعة إلى المائدة". تتضمن الحلول التقنيات والممارسات التي تشجع تخزين الماء والاقتصاد به في المناطق المروية والبعلية، وتقليص خسائر وهدر الماء والغذاء، وإعادة استخدام المياه العادمة، وفق شروط آمنة، للزراعة والصناعة، وتكثيف زراعة مجموعة متنوعة من النباتات، التقليدية أو الجديدة، التي تتحمل شحّة الماء، ومشاركة الجهات ذات المصلحة، خصوصاً منظمات المنتجين، في سياسات الماء. إننا نرحب بمشاركة مجموعة العشرين G20 ومجموعة الثمانية 8G، والهيئات وثيقة الصلة بمسألة معالجة الماء والأمن الغذائي.

14. الماء والطاقة مترابطان، حيث أن الماء يشكل أحد العناصر الرئيسية في الإنتاج والتكنولوجيا والعمليات الصناعية في مجال الطاقة، بينما الطاقة ضرورية لإنتاج وتوزيع الماء ولإدارة المياه العادمة. علينا أن نتناول سياسات الماء والطاقة بشكل متسق وبما ينسجم مع الدورات الطبيعية للماء، لتشجيع استخدام مستدام وفعال للماء والطاقة، والحصول على هذين الموردين من قبل الجميع، وتشجيع فرص النمو والقضاء على الفقر. وفق هذا المنظور، هناك منصات متعددة الفاعلين ستمكن من جعل سياسات الماء والطاقة منسجمة، من خلال عمليات متعددة القطاعات، في إطار السياسات الوطنية للتنمية المستدامة.

15. ملاحظة أن استخدام الماء في إنتاج الطاقة، واستخدام الطاقة في قطاع الماء ومعالجته، يمكن أن يحسن من الفعالية في مجالي الماء والطاقة. إن فعالية أفضل لاستخدام الطاقة في خدمات الماء ومعالجته، لا سيما في تحلية المياه، وكذلك فعالية مائية أفضل في استخدام الماء في الزراعة والصناعة، يمكن أن تساهم في تقليص غاز الدفيئة. ونحن عازمون على دعم المبادرة "طاقة مستدامة للجميع"، وإقرار أن الطاقة الكهربائية المائية، طالما كانت منسجمة مع مبادئ التنمية المستدامة، تشكل مصدراً ممكناً لإنتاج الطاقة المتجددة للعديد من المناطق الحضرية والريفية، وذلك بتشجيع إنتاج "أكثر طاقة بالتنقيط". ويتوجب تشجيع الاستثمارات في مجمعات الماء المستدامة متعددة الاستخدامات، واستخدام المياه العادمة كمصدر للطاقة المتجددة، وكذلك الاتجاه نحو مصادر الطاقة المتجددة، كالشمسية والريحية، لإنتاج الماء ومعالجته.

## الحفاظ على كوكب الأرض أزرقاً: الماء في اتفاقيات ريو، الكوارث المرتبطة بالتطور العمراني

16. نظراً لطبيعته المستعرضة الواسعة، علينا ضمانة أن يكون الماء مندمجاً كلياً في الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتغير المناخي، والتنوع البيولوجي والتصحر، من خلال تشجيع التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث واتفاقية "رامسار" Ramsar، مؤكدين التزامنا حول الماء. التركيز على الماء في الأدوات والهيئات الدولية الفعالة المتعلقة بالغابات والنفايات والمواد الكيميائية، سيمكن من إيجاد حلول منسقة، خصوصاً في مجال تقاسم المعلومات والتجارب، والترقب على المدى الطويل والتخطيط، واستراتيجيه التمويل والتفاعل بين البحث والسياسة.

17. علينا تعزيز عملية مقاومة التغير والتقلبات المناخية، بما في ذلك، اعتماد نظام أكثر مرونة لإدارة الموارد من الأرض والماء، من خلال تبني استراتيجيات التكيف والتخفيف، بتشجيع الاستخدام الأكفأ للماء، وتنظيم وتخزين الماء، والملاحة الداخلية، وخدمات الأنظمة البيئية، والحفاظ وإصلاح المناطق الرطبة وأنظمة البيئة للغابات والجبال، وكذلك الأمر بالنسبة للممارسات الزراعية. تتضمن الحلول المتعلقة بالتأقلم مع التغير المناخي أيضاً الاستفادة من المعارف والممارسات التقليدية، والإدارة الأفضل للطلب على الماء، وتدابير الوقاية والضمان.

18. نقر أن التنوع البيولوجي المرتبط بالماء، وخدمات أنظمة البيئة تشكل جزءاً لا يتجزأ من البنى التحتية لإدارة المياه، لأنها تضمن نجاعة كبيرة للإستثمارات على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إننا نعتزم اتخاذ إجراءات لتقييم الكلفة والفوائد المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمرتبطة بحماية والاستخدام المستدام للأنظمة البيئية المرتبطة بالماء، في كل المشاريع. كما ننوي أيضاً تشجيع الاستثمارات في موارد الماء بصفته رأسمال طبيعي، بفضل المحفزات والسياسات الملائمة.

19. نظراً لتفاقم الأضرار الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالماء، مثل الفيضانات والجفاف، بما فيها الكوارث التي يسببها الإنسان، نعتزم تطوير وتعزيز استراتيجيات وطنية وعابرة للحدود للوقاية والمواجهة. تشمل الحلول خطط إدارة متكاملة للأخطار، وإعداد وإغاثة وإسعاف، وإعادة بناء وتأهيل، تأخذ بالاعتبار كلياً مسألة الماء ومعالجته، وحماية وإصلاح الأنظمة البيئية، والإدارة المستدامة والمتكاملة للفيضانات والجفاف، وبناء واستغلال البنى التحتية. وإننا نقرّ بالحاجة الملحة لمنصات متعددة الفعاليات، على أن تكون بالأفضلية على مقياس الحوض، من أجل تطبيق استراتيجيات مشتركة، وتنسيق تدابير الوقاية والمواجهة لحالات الطوارئ.

20. إننا نؤكد على الطابع المركزي لاحتياجات الماء ومعالجته في الحالات الملحّة وإبان الأزمات الإنسانية، من أجل تطبيق مبادئ الإصلاح الإنساني. إن التنسيق الأفضل للماء والمعالجة سيسهل تطوير استراتيجيات تتلاءم مع الانتقال من حالة الطوارئ إلى إعادة البناء والتنمية، لضمان الوصول المستدام لماء الشرب ومعالجة المياه.

21. إن للمدن تأثير إيجابي في مجال الصحة العامة، وخلق فرص العمل، والاستخدام الفعال للموارد، إلاّ أنها تطرح تحديات كبيرة بخصوص الماء والمعالجة، وذلك بسبب الطلب المتزايد على الماء والزيادة الملازمة لإنتاج المياه المستخدمة، ومياه الصرف

والملوثات التي تؤثر خصوصاً على المياه الجوفية، المتضررة جداً من الآثار السلبية للتغير المناخي. إننا عازمون على تطوير حلولاً، مثل تحسين البنى التحتية للمدن وعمليات التخطيط المكاني بالمستوى المناسب، وتبني سياسات متكاملة بين مختلف السلطات، آخذين بالاعتبار التفاعل بين المدن والمناطق الريفية المحيطة بها. السلطات المحلية والإقليمية هي في قلب هذه السياسات المتكاملة، وإننا لنحي مشاركتها في تطبيق معاهدة اسطنبول حول الماء التي أطلقت في المنتدى العالمي الخامس للماء.

22. يمكن لتبادل الخبرات المفيدة والدروس المستقاة، والتعاون اللامركزي أيضاً، أن تشجع كذلك، العبور بمعدّل أكبر من التجارب الناجحة وعمليات التشارك العام والخاص مع الفاعلين في المجتمع المدني وفي الاقتصاد لتحسين كفاءة تمويل واستغلال البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، بما فيها تطوير حصول الجميع، العادل والمستدام، على خدمات ماء الشرب ومعالجة المياه. إن ضمان تنمية حضرية مستدامة سيمكن بهذا الشكل من تحسين الشروط المعيشية ومداخيل سكان المدن والمناطق المحيطة بها.

## شروط النجاح: الحوكمة والتعاون والتمويل، وبيئة مشجعة للماء

23. تتطلب الإدارة الجيدة للماء منصات متعددة الفاعلين، وأطر قانونية ومؤسساتية تسهل مشاركة الجميع، بمن فيهم جماعات السكان الأصليين المهمشين والضعفاء، وتشجيع المساواة بين المرأة والرجل، والديمقراطية والنزاهة. ونظراً للدور الخاص للسلطات المحلية والإقليمية، وتطبيقاً لمبدأ التشارك، نقر كمطلب ضرورة تعزيز قدراتها للاضطلاع بمسؤولياتها. وتشكل المعلومات الملائمة والجاهزة عند الضرورة أمراً اساسياً لتمكين كل الجهات ذات الصلة من تبني اختيارات عن سابق علم، ومن المشاركة الفعالة في رسم وتطبيق ومراقبة سياسات الماء والمعالجة.نحن بحاجة إلى أدوات ومؤشرات لتعزيز متابعة وتقييم هذه السياسات وإنجاز الالتزامات. إن تطوير أنظمة المعلومات عن الماء ستسهل تقاسم البيانات وتطوير السيناريوهات لمجابهة التحديات التي يطرحها الماء.

24. وفقاً لمبادئ بيان ريو حول البيئة والتنمية، وبمناسبة السنة العالمية للتعاون الدولي حول الماء 2013، نحن مصممون على تشجيع التعاون في مجال قطاع الماء وما تعداه، آخذين بالاعتبار مصالح جميع الدول الشاطئية المعنية، لتشجيع السلام والاستقرار. إننا نقدر جهود التعاون في مجال المياه عبر الحدود. ونحن عازمون على ترويج وتشجيع الاستخدام الأمثل والمنسق والعادل والعقلاني للماء في الأحواض العابرة للحدود، لتعميق الثقة المتبادلة بين الدول المجاورة والوصول إلى تعاون جيد. ويمكن أن تكون عدة مبادئ من الاتفاقيات الدولية الملائمة فعلاً، مفيدة في هذا الجانب.

25. يحقق الماء عائداً هاماً للاستثمارات، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويساهم بشكل كبير في التنمية المستدامة وفي القضاء على الفقر في المناطق الحضرية والريفية، كما في الزراعة والصناعة. تم الإشارة، على أهمية منح الأولوية للاستثمار في الماء والمعالجة، في كل العمليات الإقليمية التي تقود إلى المنتدى العالمي السادس للماء، خصوصاً للحد من الفقر بشكل صارم، وتصور تدابير عادلة والتخلص من الفقر، والتسريع بالاستثمار لبلوغ غايات وأهداف الألفية للتنمية، المتعلقة بالماء والمعالجة، وتطوير التعاون الدولي في مجال الماء.

26. إنه لأمر أساسي إعطاء الأولوية للماء ومعالجته، في مخصصات الموازنات، وفي التعاون الدولي، والعمل لاستخدام سليم للأدوات المالية. نشجع التخطيط الاستراتيجي والمستدام، المبني على مجموعة ملائمة من مساهمات مستخدمي الماء، والموازنات العامة، والتمويل الخاص، والقنوات ثنائية ومتعددة الأطراف. نؤكد على ضرورة تغطية الكلف بشكل مستدام وفعال، وعلى آليات تمويل مُبتكرة ومركزة على الفقراء، مثل المساهمة المالية في أنظمة البيئة، والاستثمار الخاص، بروح من التضامن، والعدل والإنصاف. إن المساهمات المقدمة من السلطات المحلية والإقليمية حول خدمات الماء، لتنفيذ برامجها في التعاون للتنمية في هذا المجال، تشكل مثالاً جيداً لآليات التمويل المُبتكرة.

27. لتطوير وتنفيذ وضمان متابعة سياسات مائية جيدة من الضروري توفّر معلومات دقيقة وقاعدة مُعتمدة مبنية على معرفة علمية متينة. آخذين بالاعتبار المبادرات والتقارير، مثل "التحليل والتقييم العالمي لمعالجة المياه وماء الشرب" (GLAAS)، منظمة الأمم المتحدة-ماء، نود تشجيع شراكات شاملة بين العلميين وصناع القرار السياسي، وتزويدهم بالأدوات الفنية والمناهج المحدّثة، ودفع الشركاء لصياغة مواضيع البحث لتحفيز الابتكار، والعمل على نشر المعارف وانتقال التكنولوجيا. ومن الضروري التنسيق بشكل أفضل فيما يخص الرهانات المرتبطة بالماء داخل النظام العالمي، لتعزيز وترشيد قدرته على تقديم دعم هادف للبلدان.

28. لمجابهة التحديات العديدة المرتبطة بالأسئلة المطروحة، مطلوب تطوير القدرات، المبني على الشراكة بين السلطات العامة والمنظمات العالمية وغير الحكومية، ومقدمي الخدمات والمؤسسات الخاصة والمجموعات. ننوي في هذا السياق دعم آليات مساعدة المجالس النيابية، من أجل تسهيل تبادل أفضل الخبرات فيما يخص التشريعات والأنظمة والمعايير والموازنات المتعلقة بالماء. من المقرر في هذا لسياق تطوير حلول لتأهيل مختلف الفئات من المهنيين العاملين في حقل الماء، وبما يتلاءم مع سوق العمل، ويجذب الشباب. ويتم ذلك من خلال مراكز عالية الكفاءة، وجمعيات مهنيي الماء، والشراكة بين المشغلين في قطاع الماء، وربط الشبكات والتوأمة بين مراكز التأهيل بخصوص الماء. وننوي في مجال الماء إيلاء اهتمام خاص للتوعية وتعليم المواطنين والنساء والشباب لتحمل مسؤولياتهم.

29. وإذ يبقى ماثلاً في الذهن المسؤوليات الأساسية للحكومات المعنية، علينا أن نركز على الاحتياجات الخاصة للبلدان في طريق النمو، لا سيما منها الأقل نمواً، من ناحية الموارد المالية المناسبة، المتوقعة والدائمة، ودعم القدرات ونقل التكنولوجيا لإنجاز الأهداف العالمية المعتمدة، خصوصاً منها المتعلقة بالإدارة الشاملة للموارد المائية والوصول إلى ماء الشرب ومعالجة المياه.

30. نحن وزراء ورؤساء الوفود، نحيي نتائج المنتدى العالمي السادس للماء "زمن الحلول"، المنعقد في مرسيليا، بين 12 و17 آذار/مارس 2012، ونتفق على أن يتم نشرها بشكل واسع في الهيئات ذات الصلة الوثيقة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+20"، وذلك بالتركيز على الأولويات التالية:

- التسريع في تطبيق الالتزامات في مجال حقوق الإنسان في الحصول على ماء الشرب ومعالجة المياه، لرخاء الجميع وفي ميدان الصحة، خصوصاً بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً، وتحسين إدارة المياه المستخدمة.
- العلاقات المتبادلة بين الماء والطاقة والأمن الغذائي، مع ضمان اتساق السياسات وحسن سير الأنظمة البيئية المرتبطة بالماء، على أكمل وجه، بهدف تحقيق التآزر المطلوب وتجنب الآثار السلبية بين القطاعات، وهو الاتساق الذي من شأنه تحقيق نمو مستدام وخلق فرص العمل.
- إدراج الماء في كل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في إطار من الحوكمة والتمويل والتعاون، بالاستناد إلى التقدم الحاصل، بغية إنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية من هنا وحتى 2015 وما بعدها.

31. إضافة لم سبق، فإننا نتشاطر الأفكار التالية:

- توفر اجتماعات المائدة المستديرة، عالية المستوى، المنعقدة خلال المؤتمر الوزاري، فرصاً عديدة للتعرف وتحديد الحلول والالتزامات للتقدم في معالجة قضايا الماء.
- تلعب عمليات الشراكة المعقودة مع المجالس النيابية والسلطات المحلية والإقليمية دوراً محورياً، سياسياً وعملياتياً في الوقت ذاته، بشأن هذه المواضيع. ويجب أن تستمر عند الضرورة بترابط مع أعمال المنتدى العالمي السادس للماء، المتعلقة بمسارات المواضيع المطروقة والعمليات الإقليمية، ومسألة "الجذور والمواطنة".
- يتوجب عند الضرورة على السلطات المختصة تُدعيم ونشر الحلول والالتزامات التي نطرحها، وعليها أن تتابع تطبيقها وتقييمها، للاستفادة منها في المنتديات العالمية للماء، القادمة.

32. نشكر الحكومة الفرنسية ومدينة مرسيليا والمجلس العالمي للماء، لتنظيمهم المؤتمر الوزاري.

6th WORLD WATER FORUM

MARSEILLE - FRANCE

TIME FOR **SOLUTIONS**

worldwaterforum6.org

solutionsforwater.org

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

World Water Council
World Water Forum